#UNited4Land
إرثنا.
مستقبلنا.
يوم التصحر والجفاف
17 يونيو 2024

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

E/ESCWA/CL1.CCS/2024/Factsheet.1

الصراع في المنطقة العربية
تدهورٌ للأراضي وتهديدٌ للمستقبل

الرسائل الرئيسية

يسفر النشاط المدمّر في أوقات الصراعات عن عواقب سلبية على الأرض، تشمل تدهور الموارد الطبيعية، وارتصاص التربة، والأضرار المتعمّدة للأراضي الزراعية والبنية التحتية.

للإدارة غير السليمة للأراضي أيضاً تأثيرٌ سلبيّ غير مباشر يتمثّل في تراجع مستويات إنفاذ القانون مما قد يؤدّي إلى تفاقم انتهاكات اللوائح التي تنظِّم إدارة الأراضي.

تفرض الممارسات غير المستدامة في مخيّمات اللاجئين والنازحين وعدم الاهتمام بالحفاظ على الموارد في أوقات الصراع عبئاً بيئياً على الأراضي المحيطة بها.

ألحقت الهجمات الأخيرة على جنوب لبنان أضراراً جسيمة بمساحة 1,600 هكتاراً من الأراضي. والتهمت النيران الغابات والأراضي الزراعية والمراعي. كذلك، أدّت صراعات أخرى في المنطقة، مثل الصراع في اليمن، إلى نزوح 4.5 مليون شخص. ونتيجةً لذلك، استُغلّت الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطاً ممّا أدّى إلى تدهورها. فمستويَات المياه الجوفية، على سبيل المثال، تنخفض بمعدلٍ يصل إلى ستة أمتار سنوياً، مما يفاقم ندرة المياه ويسبّب هبوطَ الأرض وجفافها.

للحرب في غزة تأثيرٌ مدمِّرٌ على البيئة إلى جانب ما تسبّبه من معاناة إنسانية هائلة. وإجمالاً، تضرّرت مساحة 178 كلم مربّع (أي نحو 49 في المائة من مساحة قطاع غزة) نتيجةً لأعمال الحفر العسكرية، وشقّ الطرق، وبناء السواتر الترابية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ممر نتساريم، وهو طريق عسكري شُقَّ حديثاً عبر قطاع غزة، من الشرق إلى الغرب، على مسافة 7 كلم.

أدّت الصراعات المتعاقبة في السودان إلى تفاقم مشاكل تدهور الأراضي التي طالَ أمدها، بما في ذلك تفشي ممارسات إزالة الغابات وفقدان أراضي الرعي. وزادت هذه الصراعات أيضاً من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية كما تسبّبت بالنزوح الداخلي لنحو 10 ملايين شخص. وعلى نحو مماثل، فُقِد أكثر من 40,000 هكتار من الأراضي الزراعية في جميع أنحاء المحافظات الشمالية في الجمهورية العربية السورية، نتيجةً لإزالة الغابات، والرعي الجائر، والحرائق، والألغام الأرضية، والانسكابات النفطية التي تسبّبها الجماعات المسلّحة.

لوضع حدٍّ لتدهور الأراضي نتيجةً للصراعات وعكْس هذا الاتجاه، تبرز الحاجة إلى تعزيز السلام الدائم ودعمه، وتزويد النازحين بالمساعدة الإنسانية والوسائل البديلة لكسب الرزق، وبناء القدرات لتيسير التعافي وإعادة الإعمار، وتقديم الدعم لمساعدة البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في حماية البيئة، وإدماج الاعتبارات البيئية في جميع البرامج والأنشطة.

تتدهور في كلّ ثانية أرضٌ سليمة تعادل مساحتها مساحة أربعة ملاعب كرة قدم، أي ما يساوي نحو 100 مليون هكتار سنوياً[1]. ويُعَدُّ اليوم العالمي لمكافحة التصحّر والجفاف هذا العام خيرَ مناسبةٍ للتذكير بأنّ الصراع هو مسبّبٌ رئيسيّ لتدهور الأراضي في المنطقة العربية، وعاملٌ أساسيّ يحول دون عكس هذا الاتجاه.

قد تساهم المشاكل البيئية في نشوب الصراع كما قد تنجم عن الصراع عواقب سلبية على البيئة. وسبق أن نوقشت باستفاضة الصلة بين الصراع وتدهور الأراضي. وغالباً ما يوجَّه الانتباه إلى احتمال أن يؤدّي تدهور الأراضي إلى إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي للبلد، ممّا قد يفضي في نهاية المطاف إلى نشوب صراعات. لكنّ الصراعات يمكن أن تسبّب أيضاً تدهوراً جديداً للأراضي وتؤدّي إلى تفاقم حالات التدهور القائمة.

لا شكّ في أنّ المنطقة العربية هي موطنٌ لأكبر عدد من النازحين داخلياً وخارجياً في العالم. ويمكن أن يؤدّي نزوح السكان إلى تزعزع الأعراف الاجتماعية وأنظمة الحُكم، وإلى تعطيل الخدمات والبنية التحتية وتدميرها. وقد يعيق هذا الواقع الإدارة السليمة للأراضي، ويزيد من احتمال تفاقم التدهور[2].

تعطّلت ممارسات إدارة الأراضي إلى حدٍّ كبير في مخيّمات اللاجئين والمناطق الخالية من السكان التي هجرها اللاجئون. كذلك، ألحقت المخيّمات أضراراً بيئية فادحة بالمناطق المحيطة بها، وقد افتقر سكانها لكلّ حافزٍ لإدارة الأراضي والموارد المحلية الأخرى على نحوٍ سليم. ونتيجةً لذلك، سرعان ما أصبحت الأراضي المحيطة بالمخيمات قاحلة وملوّثة.

ويحتاج النازحون إلى البحث عن الغذاء ووسائل كسب العيش. لذلك، غالباً ما يلجأون في سعيهم هذا إلى ممارسات غير مستدامة، منها الزراعة غير القانونية، والرعي الجائر، والصيد غير المشروع، وقطع الأشجار للحصول على الحطب ومواد البناء. وتفضي هذه الأنشطة إلى إزالة الغابات وفقدان التنوّع البيولوجي، وتقلّل من خصوبة التربة وتجعلها أكثر عرضةً للتآكل. وغالباً ما يتجاوز الطلب على المياه في مخيّمات النازحين ما يُتاح من مصادر مياه حولها، ممّا يزيد من ندرة المياه ويفاقم تأثير الجفاف. كما يؤدّي هذا الواقع إلى انتشار ظروف شبيهة بالصحراء خصوصاً في المنطقة العربية حيث تكثر الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة. بالإضافة إلى ذلك، تسبّب ممارسات الصرف الصحي غير الآمنة تلوّث التربة والموارد المائية المتضائلة[3،4].

أدّى وصول نحو ثلاثة أرباع مليون لاجئ من الروهينغا إلى بنغلاديش إلى إنشاء أكبر مخيّم لاجئين في العالم، ممّا فرض ضغطاً هائلاً على المنطقة المحيطة بالمخيّم وعلى الموارد الطبيعية فيها. فتدهورت الغابات والغطاء العشبي

بدرجةٍ كبيرة، وفُقِدت التربة السطحية بفعل عمليات الحفر وتسوية المساكن. وزاد هذا الأمر من خطر الجريان السطحي والانهيارات الأرضية والفيضانات المفاجئة، كما غذّى التوترات مع المجتمعات المحيطة وفي ما بين اللاجئين. وفي حال عدم اتخاذ التدابير التصحيحية الفورية، يكاد التدهور البيئي في المخيم وحوله أن يصبح واقعاً حتمياً، لا رجعة فيه. وتشمل التدابير التي يجري اتخاذها حالياً إجراء تقييمات منتظمة، وتوفير مصادر بديلة للطاقة ومواد البناء، واعتماد نُهُج إدارة مستدامة للأراضي من أجل تثبيتها واستصلاحها. وتشارك المجتمعات المضيفة واللاجئون في صياغة هذه التدابير وتنفيذها[5].

وغالباً ما يؤدّي الصراع إلى إلحاق أضرار مباشرة بالأراضي والموارد الطبيعية. وكثيراً ما يؤدّي النشاط العسكري، بما في ذلك القصف ونيران المدفعية والتدمير المتعمَّد، إلى تآكل التربة، وارتصاصها، وفقدان الغطاء النباتي، وتلوّث الأراضي بالحطام والمواد الخطرة، بما في ذلك الذخائر والألغام غير المنفجرة، والملوّثات مثل المعادن الثقيلة والعوامل الكيميائية. ويمكن أن تبقى هذه المواد الخطرة في البيئة لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع، ممّا يجعل الأراضي غير صالحة للاستخدام ويسبّب تلوّث التربة والمياه، مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر صحية على البشر والماشية والحياة البرية.

وكثيراً ما تؤدّي الصراعات إلى توجيه الموارد إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة وجهود إعادة الإعمار. لكنّ استصلاح الأراضي والإصلاح البيئي لا يحظيان بالأولوية في الاستثمار في مرحلة ما بعد الصراع. ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى تفاقم تدهور الأراضي، وإعاقة جهود الإنعاش الطويلة الأجل، وتعريض سُبُل عيش الأجيال المقبِلة للخطر.

ويؤثِّر الصراع حتماً على تدهور الأراضي. لكنّ العوامل المشدّدة وشكل التدهور الناتج عنها عادةً ما تكون محدَّدة السياق. ومن الضروري تقييم كلّ حالة على حدة لتحديد الاتجاهات والأسباب بهدف تعيين الاستجابة المناسبة.

أثر الصراع: تدمير الأراضي الزراعية في جنوب لبنان

تصاعد الصراع على طول الحدود الجنوبية للبنان بموازاة الحرب على غزة، وألحق أضراراً جسيمة بالأراضي الزراعية في محافظَتي النبطية والجنوب. والتهمت الحرائق مساحات شاسعة من الغابات والأراضي الزراعية والمراعي في هاتين المنطقتين اللتين تضمان 21.5 في المائة من الأراضي المزروعة في لبنان التي تمثِّل المصدر الرئيسي لدخل العديد من الأسر. وبحلول أيار/مايو 2024، كان قد حُرِق أكثر من 1,600 هكتار من الأراضي[6]. وقدّرت وزارة الزراعة أنّ أضراراً جسيمة قد لحقت بنحو 1,240 هكتاراً من الأراضي الزراعية، وشملت هذه الأضرار التدهور المادي للأراضي، والتلوث الكيميائي، والتلوّث من الذخائر غير المنفجرة[7]. وكان استخدام قنابل الفسفور الأبيض مدمّراً

بوجهٍ خاص، فأضرّ بشدّة بخصوبة التربة، ولوّث الأراضي والموارد المائية، وعطّل النُّظُم البيئية الحيوية. ويمكن أن يتمثّل الأثر الطويل الأجل في التحوّل الدائم للغابات والأراضي الزراعية إلى أراضٍ قاحلة غير صالحة للزراعة أو إلى مواقع بناء. ويُعتبر هذان الشكلان من أشكال تدهور الأراضي حتميين، لا رجعة فيهما.

تأثير الصراع والنزوح الناجم عن المناخ على الموارد في اليمن

بحلول عام 2024، لا يزال نحو 4.5 مليون شخص نازحين داخلياً في اليمن نتيجةً للصراع والعوامل الناجمة عن المناخ، يُضاف إليهم عددٌ كبيرٌ من اللاجئين وطالبي اللجوء من الصومال وإثيوبيا[8]. وفَرَضَ تدفُّق النازحين إلى المراكز الحضرية والمناطق الريفية على السواء ضغطاً هائلاً على النُّظُم الإيكولوجية الهشَّة والموارد المُستَنفَدة، ممّا أدّى إلى الاستغلال المفرط للأراضي وتدهورها. وتتفاقم ندرة المياه، وهي مسألة بالغة الأهمية في اليمن، بسبب النزوح، وزيادة التنافس على المياه، وتشجيع استخراج المياه الجوفية على نحوٍ غير مستدام. وبالرغم من صياغة قانون للمياه في عام 2002 يهدف إلى تنظيم حفر الآبار، أدّى ضعف إنفاذه بحُكم الصراعات المستمرّة إلى زيادة كبيرة في الآبار غير القانونية. ويُقدَّر عدد الآبار النشطة في اليمن بين 52,000 و100,000 بئرٍ، ممّا يؤدّي إلى تراجع مستويات المياه الجوفية بما يتراوح بين 2.5 و4.5 أمتار سنوياً، وصولاً إلى 6 أمتار في صنعاء[9]، ثمّ أنّ معدلات السحب تتجاوز وتيرة إعادة التغذية[10]. ويؤدّي الضخّ غير المنضبط إلى استنفاد احتياطيات المياه الجوفية الحيوية مسبّباً تدهوراً شديداً للأراضي، بما في ذلك هبوط الأرض وجفافها وفقدان خصوبة التربة. بالإضافة إلى ذلك، تتسبّب المستوطنات الخاصة في إزالة الغابات، فتُقطع الأخشاب للبناء والحطب. وقد يلجأ النازحون أيضاً إلى الممارسات الزراعية غير المستدامة وحصاد الموارد الطبيعية للحفاظ على سُبُل عيشهم، ممّا يفاقم إلى حدٍّ بعيد تدني الإنتاجية الزراعية، والتدهور البيئي، وتسارُع التصحّر. كذلك، أدّى تدفُّق النازحين إلى المراكز الحضرية إلى زيادة توليد النفايات الصلبة. وينتهي المطاف بالكثير من النفايات الإضافية في المطامر، ممّا يزيد من التلوّث والتدهور البيئي[11].

الحرب على غزة: دمارٌ بيئي وزراعي

كان للصراع المستمرّ في غزة أثرٌ مدمّرٌ على تدهور الأراضي، فتضرّرت بنتيجته الأراضي الزراعية بصورةٍ خاصة. وكانت هذه الأراضي التي تُعتبر حيوية للأمن الغذائي للفلسطينيين، تشكِّل سابقاً 178 كلم مربع،

أو نحو 49 في المائة من إجمالي مساحة غزة[12]. وبحلول شباط/فبراير 2024، كان نحو 42.6 في المائة من الأراضي الزراعية في غزة قد تضرّر من جراء النشاط العسكري الإسرائيلي، ولحقت أضرار جسيمة بنحو 26.6 في المائة من البيوت البلاستيكية[13]. كذلك، تدمّر أكثر من 2,000 موقع زراعيّ، بما في ذلك المَزارع والدفيئات الزراعية، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأُبدِلت هذه المواقع الزراعية في معظم الأحيان بالسدود الترابية والطُرُق العسكرية والسواتر الترابية[14]. ومن العوامل الهامة التي تزيد من تدهور الأراضي في غزة قيام إسرائيل ببناء ممرّ نتساريم، وهو كناية عن طريق عسكري يمتدّ على مسافة 7 كلم عبر غزة من الشرق إلى الغرب. وتحيط بهذا الممر منطقة عازلة بعرض كيلومترٍ واحدٍ جُرِّدت من كافة المزروعات، ممّا أدّى إلى تدهور شديد في الأراضي وأثّر على محمية وادي غزة الطبيعية المجاورة. واستُخدمت كميات كبيرة من الألغام والمتفجرات لإخلاء الأرض بهدف شقّ الطريق؛ ولم يؤدِّ هذا الأمر إلّا إلى تفاقم الأضرار البيئية الناجمة عن الطريق[15]. إضافةً إلى ذلك، أسفر استخدام الفسفور الأبيض في المناطق المكتظّة بالسكان عن تدهور نوعية الأراضي والتربة، كما سبّب مخاطر جسيمة لصحة الإنسان والبيئة[16].

تدهور الأراضي والصراع وسوء إدارة الموارد في السودان

يمثّل تدهور الأراضي تحدّياً من التحدّيات الأكثر إلحاحاً في السودان. فتراجعت إنتاجية الأراضي بينما تزايد تآكل التربة وتدهور الغابات والمراعي، ممّا أدّى إلى فقدان التنوّع البيولوجي. وانخفضت مساحة الأراضي المخصَّصة للرعي في عام 2002 إلى 18.6 في المائة بعد أن كانت تساوي 78.5 في المائة من مساحة البلد في عام 1941. كذلك، بلغت معدلات إزالة الغابات السنوية نحو 2.4 في المائة، وهي من أعلى المعدلات في الدول النامية[17]. وتبرز الحاجة إلى الأراضي في السودان لشتّى الاستخدامات المتنافسة مثل إنتاج المحاصيل، والرعي، وبناء المستوطنات، واستخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب والنفط. وواجهت هذه الاحتياجات المتنافسة سوء إدارةٍ ترافَق مع سوء

إدارة الموارد الطبيعية الأخرى، مُسْفِراً عن اندلاع العديد من الصراعات المحلية، فكان السبب الجذري وراء تدهور الأراضي الشديد. وتسبّب الصراع في دارفور مثلاً في أضرار بيئية هائلة، منها التصحّر.

وفي الوقت نفسه، لم يؤدِّ بروز السودان كمُصدِّرٍ رئيسي للذهب على مدى العقدين الماضيين إلى اندلاع صراعات بين المجتمعات المحلية وعمّال المناجم الحرفيين فحسب، بل أفضى أيضاً إلى تغيير شديد في ديناميكيات استخدام الأراضي، ومن ثمّ تفاقم تدهور الأراضي، وفقدان الغطاء النباتي، وتلوّث المياه والتربة، والتعرية[18].

كذلك، أدّت الصراعات التي تفاقمت بفعل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجفاف والتصحّر وتغيُّر المناخ، إلى تحرُّكات سكانية كبيرة. وقبل صراع نيسان/أبريل 2023، كان السودان موطِناً لثلاثة ملايين نازح داخلياً، إلّا أنّ هذا العدد ارتفع ليصل إلى 10 ملايين نازح تقريباً نتيجةً للصراع[19]. وأدّى هذا التدفُّق للنازحين داخليًا إلى إنشاء المزيد من المستوطنات غير النظامية، مسبّباً زيادةً في استخدام الفحم والخشب، وقطع الأشجار، وإزالة الغابات بصورة غير مشروعة. علاوة على ذلك، أدّى ضعف حوكمة الدولة في مناطق الصراع إلى قيام الجماعات المسلحة باستغلال الموارد الطبيعية بلا رادع، ومن دون إيلاء أي اعتبار لتدابير الاستدامة[20].

تدهور الأراضي في البادية والمناطق الشمالية الشرقية من الجمهورية العربية السورية

تشهد البادية السورية التي تغطي أكثر من 55 في المائة من مساحة الجمهورية العربية السورية، تدهوراً كبيراً[21]، ثمّ أنّ 76 في المائة تقريباً من مراعيها في حالة تدهور. وتفاقَم التدهور بسبب أنشطة الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة، بما في ذلك إزالة الغابات، والرعي الجائر، والحرق، وزرع الألغام الأرضية، وتكرير النفط غير المنظَّم. ونتيجةً لذلك، تراجعت كثافة النباتات والتنوّع البيولوجي، وأصبحت التربة في المنطقة أقلّ خصوبة وفُقِدت بسبب التعرية، وازدادت ملوحة الآبار، وانخفضت مستويات المياه الجوفية، وارتفعت وتيرة العواصف الترابية. وكانت المنطقة الشمالية الشرقية في ما مضى منطقة زراعية مزدهرة، فساهمت إلى حدٍّ كبير في الاكتفاء الذاتي للبلاد. أما الآن، فتعدَّت آبار النفط على الأراضي الزراعية، وأدّت الانسكابات النفطية إلى تلوث التربة والمياه، ممّا حوّل المنطقة إلى منطقة كوارث بيئية. وباتت الآن مصافي النفط البدائية تَشْغل أكثر من 40,000 هكتار من الأراضي الزراعية السابقة في محافظات الرقّة والحسكة ودير الزور وحلب. وتكثر هذه المصافي بوجهٍ خاص في محافظة دير الزور، لا سيّما على طول نهرَي الخابور والفرات. وقد أظهرت التحاليل المختبرية أنّ ملوحة التربة قرب هذه المصافي أعلى بكثير من ملوحة التربة الزراعية البعيدة عنها، كما وُجِدت معدلات عالية من المُرَكّبات العضوية والزيوت في المناطق المتضرِّرة.

خلاصة

يُعَدُّ الصراع في المنطقة العربية عاملاً رئيسياً لتدهور الأراضي، ممّا يؤدّي إلى تفاقُم التحدّيات البيئية وإعاقة جهود التعافي. وتزيد الأنشطة العسكرية المدمِّرة، والإدارة غير السليمة للأراضي الناجمة عن ضعف الحوكمة، والعبء البيئي المرتبط بالسكان النازحين، من تدهور نوعية الأراضي. وتتطلب معالجة هذه القضايا نَهجاً متكاملاً يراعي الاحتياجات الإنسانية العاجلة والاستدامة البيئية الطويلة الأجل، ويأخذ في الاعتبار التحدّيات الاجتماعية والسياسية والبشرية التي تواجه الدول. وتشمل التوصيات المتعلقة بالسياسات والممارسات ما يلي:

1

تعزيز السلام الدائم ودعمه: لا يمكن تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي وحماية البيئة بدون سلامٍ دائم. وينبغي إعطاء الأولوية للجهود الدبلوماسية ومبادرات حلّ الصراعات لتهيئة بيئة مستقرّة تفضي إلى التعافي والتنمية المستدامة.

2

تقديم المساعدات الإنسانية وسُبُل العيش البديلة: ينبغي تزويد النازحين بالمساعدات الإنسانية والوسائل البديلة لكسب العيش، في سبيل التخفيف من الأثر البيئي الناجم عنهم. ويشمل ذلك الاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة المتجدِّدة والتدريب المهني للحدّ من الاعتماد على الممارسات الضارة بيئياً.

3

دمج الاستدامة البيئية في عملية التعافي وإعادة الإعمار: لا بدّ من الحرص على أن تكون جهود التعافي وإعادة الإعمار مراعية للاستدامة البيئية. وينطوي ذلك على الإدماج المنهجي لقضايا، مثل الإدارة المستدامة للأراضي، وإعادة التحريج، وإدارة النفايات الناجمة عن الصراعات، واستصلاح التربة، في السياسات والبرامج والاستراتيجيات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي جعل تقييمات الأثر البيئي عنصراً إلزامياً في كافة مشاريع إعادة الإعمار والتنمية بهدف التخفيف من الأضرار البيئية وتعزيز استصلاح الأراضي المتدهورة.

4

دعم الإشراف البيئي: يجب حض كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات الدولية، على تحمُّل مسؤولية الإشراف البيئي أثناء الصراعات وبعدها. ويشمل ذلك تعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة، والاستخدام المستدام للموارد، والمبادرات البيئية التي يقودها المجتمع المحلي من خلال زيادة الوعي، وإشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار، وتوفير التدريب والحوافز لتطبيق الممارسات المستدامة، وتعزيز الشراكات والتعاون.

5

الاستثمار في البحث والرصد: يُعَدُّ البحث والرصد المستمرّان عاملَين مهمَّين لفهم الآثار المحدَّدة للصراع على البيئة ولوضع استراتيجيات فعّالة للتخفيف منها. وتساعد النُّهُج القائمة على البيانات في تكييف التدخلات مع السياقات المحلية وتحسين فعاليتها.

6

تعزيز الأُطُر القانونية والتنظيمية: من الضروري تعزيز الأُطُر القانونية والتنظيمية لحماية الموارد الطبيعية وضمان الاستخدام المستدام للأراضي. ويشمل ذلك إنفاذ القوانين القائمة، ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد، وتعزيز الممارسات المستدامة.

الحواشي

1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر (2024). يوم التصحّر والجفاف 2024.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (2021). تقرير حالة الهجرة الدولية 2021 – بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

3 Abdi, Omar A., Glover, E.K., and Luukkanen, O. (2013), Causes and Impacts of Land Degradation and Desertification: Case Study of the Sudan. International Journal of Agriculture and Forestry 2013, 3(2): 40-51 DOI: 10.5923/j.ijaf.20130302.03.

4 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والشبكة الدولية لأدوات الأراضي (2022). تدهور الأراضي والنزاعات: تأمين حقوق الأرض والملكية للجميع.

5 FAO (2022). Restoring degraded land in Rohingya refugee camps in Cox's Bazar, Bangladesh.

6 المجلس الوطني للبحوث العلمية (المنصّة الوطنية للإنذار المبكر) (2024). War_2023 (arcgis.com).

7 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2024). تصاعد الأعمال العدائية في جنوب لبنان- نظرة عامة على الوضع والاستجابة حتى 29 أيار/مايو 2024.

8 UNHCR (2024) Yemen. https://reporting.unhcr.org/operational/operations/yemen.

9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022). النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن.

10 National Water Resources Authority (2021) – retrieved from ESCWA draft report on Pathways to Recovery in Yemen – Environment and Natural Resources.

11 IOM (2023). Desk Review. Report on Migration, Environment, and Climate Change in Yemen.

12 UNOSAT (2024). UNOSAT Gaza Strip Agricultural Damage Assessment – January 2024.

13 FAO (2024). Overview of the damage to agricultural land and infrastructure due to the conflict in the Gaza Strip as of 15 February 2024.

14 Forensic architecture (2024). "No Traces of Life": Israel's Ecocide in Gaza 2023-2024.

15 CNN (2024). Israeli road splitting Gaza in two has reached the Mediterranean coast, satellite imagery shows.

16 Amnesty International (2024). Israel/OPT: Identifying the Israeli army's use of white phosphorus in Gaza.

17 UNEP (2020). Sudan First State of Environment and Outlook Report 2020.

18 Land Portal (2021). Sudan – Context and Land Governance.

19 IOM (2024). Sudan Mobility Update (1).

20 مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية (2024). معضلة السودان: مواجهة تغيّر المناخ في دولة مزّقتها الحرب.

21 الجمهورية العربية السورية (2023). تقرير حالة البيئة في الجمهورية العربية السورية 2010-2021.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2400384A